ـ فلدينا إذن تضاد فيما تحمله البنية من دلالة وليس فيما يحمله الجذر أو المادة من معنى.

فمناط الإشكال إذن هو: أين التعدد الدلالي ؟

التعدد هنا متركز في دلالة الصيغة الصرفية، لا في دلالة المادة اللغوية (الجذر).

فإذا كانت الدلالة في اللغة العربية تتكون من عناصر هي:

١ - دلالة الجذر (المادة اللغوية).

٢ - دلالة الصيغة الصرفية.

٣- دلالة الوظيفة في التركيب.

٤ - تآلف دلالات الكلمات الأخرى في النص أي في السياق.

فإن التعدد في هذا النوع يكون جزئيا لا تاما.

ومن هنا، يمكننا أن نقسم ظاهرة التعدد الدلالي في اللغة العربية تقسيمًا، مبنيا على مركز التعدد (تحديد مكان حدوثه) وما لا يكون تعدده الدلالي واقعًا في جميع الأجزاء المكونة للدلالة، يكون التعدد فيه جزئيا لا كليا.

٣- المسألة الثالثة:

أن ابن الأنباري بعدِّه هذا النوع، من ألفاظ الأضداد، أي باعتباره إياه من الألفاظ متعددة الدلالة، قد نفى احتمال القول بالمجاز هنا، لأنه اعتبر هذه الدلالة، معنى للفظ على الحقيقة، فقد نفى ابن الأنباري القول بالمجاز هنا، رغم عدم تصريحه بهذا على نحو مباشر.

ونفي القول بالمجاز هنا، **يضيِّق نطاق القول بالمجاز في اللغة، لصالح توسيع نطاق فاعلية ألفاظ اللغة من الناحية الدلالية.**

وهذا يفتح بابًا جديدًا، لتقديم فرض نظري آخر تفسَّر به ظواهر لغوية من هذا القبيل، سواءً أكان هذا الباب يعد بحثًا ـ مَن وجهة نظر حديثة ـ لدلالة الألفاظ المفردة أم لدلالة الألفاظ بوصفها جزءًا من دلالة كلية هي دلالة السياق أي هي حاصل دلالات الألفاظ المتجاورة.